المياه في الضفة والقطاع

تبلغ نسبة الاراضي المفلوحة ٣٠ بالمئة من اجمالي مساحة الضفة الغربية[٥٤]، و٦١ بالمئة من اجمالي مساحة قطاع غزة[٥٥]؛ في حين تمثل المساحة المروية ٦,١ بالمئة و٤٩ بالمئة من الاراضي المفلوحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على التوالي[٥٦]. وتشير هذه النسب الى امكان توسيع رقعة الارض المزروعة في المناطق المحتلة، في حال توفر كمية أكبر من مياه الري.

ان المصدر الرئيس للمياه في غزة هو المياه الجوفية، التي يبلغ انتاجها السنوي حوالى ٨٠ مليون متر مكعّب[٥٧]؛ في حين يبلغ اجمالي استخدام قطاع غزة من المياه حوالى مئة مليون متر مكعب سنوياً[٥٨]. اما في الضفة الغربية، فتبدو المفارقة واضحة بين الاحتياج الملحّ الى المياه، وحجم الاستخدام؛ اذ يقدر الطلب الاضافي لمياه الري بحدود ٣٤٥ مليون متر مكعب لتغذية ٦٠٩ آلاف دونم قابلة للاستصلاح الزراعي في الضفة[٥٩]. وعلى الرغم من توفر مصادر كافية للمياه في الضفة، فان القيود الاسرائيلية تحد من استهلاكها.

يقدر اجمالي موارد المياه المتاحة في الضفة بحوالى ١٠٨٨ مليون متر مكعب سنوياً؛ يستخدم سكان الضفة ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً منها، أي ما يعادل ١١ بالمئة من الموارد المتاحة، في حين تستخدم اسرائيل خمسة أضعاف هذه الكمية، كما يبين الجدول الرقم ٥[٦٠].

وعلى الرغم من ان رصيد المياه غير المستغلة يتجاوز ٤٠٠ مليون متر مكعب، الّا ان قوانين الاحتلال لا تسمح بزيادة استهلاك الضفة للمياه، بدعوى الحفاظ على مصادر المياه. وتشير الخطط الاسرائيلية، بهذا الشأن، الى تجميد استهلاك الضفة عند المعدل الحالي، ولغاية نهاية القرن[٦١]. كما تفرض اسرائيل الحصول على اذن مسبق لحفر الآبار الجديدة؛ وغالباً ما ترفض السلطات منح هذا الاذن[٦٢]. وطبقاً للخطط الاسرائيلية الخاصة باستخدام المياه، فان الحد الاقصى للاستهلاك الفلسطيني من المياه سيبلغ ١٣٧ مليون متر مكعب سنوياً في نهاية القرن الحالي، مقابل مئة مليون متر مكعب سنوياً للمستوطنات الاسرائيلية في الضفة، علماً بأن سكان الضفة، في نهاية القرن، يتوقع أن يصلوا مليون نسمة تقريباً، في حين لا يتجاوز عدد المستوطنين مئة الف شخص، طبقاً للتوقعات الاسرائيلية[٦٣]. كما ان المياه المخصصة للاستخدام الشخصي للفرد الفلسطيني ستبلغ ٦٠ متراً مكعباً سنوياً في المدن و ٣٠ متراً مكعباً سنوياً في القرى، في نهاية العام ٢٠١٠، مقارنة مع ٩٠ متراً مكعباً سنوياً للاسرائيلي المقيم في الضفة[٦٤]. وجدير بالذكر أن سعر استهلاك المياه يختلف بين العرب واليهود، حيث تدعم الحكومة الاسرائيلية الاستهلاك اليهودي للمياه. ولذلك، تقلّ تكلفة حصول اليهودي المقيم في الضفة على المياه مقارنة بالفلسطيني[٦٥]؛ ويبلغ سعر المياه للاستهلاك اليهودي حوالى ربع السعر للاستهلاك الفلسطيني. ويهدف تحديد السقف الاعلى لاستخدام المياه في الري الى عدم التوسع في استصلاح اراضٍ جديدة، وابقاء الجزء الرئيس من المحاصيل الزراعية الفلسطينية تحت رحمة عوامل الطبيعة، وأقل كفاءة وتطوراً من الزراعة الاسرائيلية[٦٦].

لقد كانت الزراعة الفلسطينية، باعتبارها أحد أسس الاستقلال الاقتصادي للمناطق المحتلة، هدفاً للسياسة الاسرائيلية التي عمدت الى تقليص رقعة المساحة المتوفرة للزراعة، عبر سياسة مصادرة وتضييق الكميات المخصصة للري. وأدى ذلك الى تراجع الاهمية النسبية للزراعة ضمن مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي. وعلى محور موازٍ، عملت سياسة التمييز في الدعم، ومنح